الفصل الأول

مبادئ وأهداف

السياسة الخارجية المصرية

المبحث الأول: دوائر السياسة الخارجية المصرية

المبحث الثانى: صنع السياسة الخارجية المصرية

المبحث الثالث: سمات وتطورات العلاقات المصرية الأفغانية

الفصل الأول

مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية

لتعدد أبعاد الشخصية المصرية تأثير مباشر على سياستها الخارجية وعلاقاتها الإقليمية والدولية، مع ملاحظة أن هذه التعددية ليست خطوطًا فاصلة بين انتماءات متباينة، ولكنها بشكل يؤدى إلى تعظيم الدور المصرى. فالانتماء العربى لمصر لا يتعارض مع خصوصيتها، ويعبر انتماؤها الإفريقى عن الواقع الجغرافى والارتباط البشرى، كما أن انتماءها الإسلامى يعبر عن الجانب الروحى فى الهوية المصرية، من هذا المنطلق سوف نلقى الضوء على مبادئ وأهداف ودوائر هذه السياسة. وفى إطار هذا السياق يمكن القول: إن مبادئ وأهداف السياسة الخارجية المصرية تتلخص فيما يلى:

- السعى من أجل الصداقة والتعاون مع الأمم والشعوب كافة من خلال توسيع دائرة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة، عدم التدخل فى الشئون الداخلية لأى دولة...فكل شعب هو صاحب الكلمة الأولى والأخيرة فى إدارة شئونه واختيار طريقه.[1]
- دعم السلام والاستقرار فى المحيط الإقليمي والدولى، حيث تحدث الرئيس مبارك عن مبادئ السياسة الخارجية التى تؤمن بها مصر وتعمل من أجلها؛ فإن المبدأ الرئيسى للسياسة الخارجية المصرية هو الاستمرار والاستقرار، وهذا ينطبق على سياستنا الخارجية كما ينطبق على شئوننا الداخلية.[2]

(١) الرئيس مبارك ٦ سنوات من المسئولية العليا، الفكر... الممارسة... والإنجاز. وزارة الإعلام، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٨٧، القاهرة، ص ٢٥.

(٢) الرئيس مبارك، الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٩١، القاهرة، ص ٢٤٩.

- الالتزام بسياسة خارجية متزنة ترتبط بالأهداف والمصالح الإستراتيجية فى إطار استقلال القرار المصرى واعتبار الإطار العربى مجال تحرك رئيسيًا لسياسة مصر الخارجية، مع استمرار التركيز على النشاط الخارجى المتصل بالأطر الحيوية الأخرى المتمثلة فى الإطارين: الإسلامى والإفريقى وارتباط مصر بدول حوض النيل.
- وتسعى السياسة الخارجية المصرية لضمان إنجاز هدفين مترابطين وهما: حماية الأمن القومى المصرى والمصالح المصرية العليا وتحقيق التنمية الشاملة بأبعادها المختلفة بما يحقق الهدف الأول.

* * *

المبحث الأول

دوائر السياسة الخارجية المصرية

تتبنى السياسة الخارجية المصرية المحاور التالية فى تعاملها مع الدوائر المختلفة:

الدائرة العربية

لا يرى الباحث أن يتقدم على الدائرة الإسلامية من حيث الترتيب أمام السياسة الخارجية المصرية إلا الدائرة العربية، وذلك ليس ابتعادًا بالعربية عن الإسلامية، وليس تأكيدًا للعربية على حساب الإسلامية، وإنما من منطلق توظيف الدائرة العربية لخدمة الدائرة الإسلامية. فقد كان هذا شأن العرب نحو الإسلام، ويجد الإسلام عزته فى عزة العرب ونصرهم ووحدتهم؛ لأن العرب هم قلعة عصماء من قلاع الإسلام، فمن هنا كانت وحدة العرب أمرًا لا بد منه، ومن هنا وجب على كل مسلم أن يعمل لإحياء الوحدة العربية، بل ذلك العمل للجامعة الإسلامية التى تعيد تجميع شمل الأمة الإسلامية الواحدة بتنسيق العمل بين دول هذه الأمة سياسيًا وعسكريًا واقتصاديًا وفى المجالات كافة، حراسة مصلحة دين ودولة هذه الأمة وصيانتها من أعدائها. وإن فحوى هذه الدائرة ينبثق من إيمان مصر بارتباط مصيرها مع كل العرب؛ ولهذا الاعتبار أصبح هذا الهدف يشكل الهدف الأول فى السياسة الخارجية لمصر، والذى يتمثل بالسعى من أجل وحدة العرب.

إذا نظرنا إلى جميع الدول العربية فإننا نلاحظ أن مصر هى أكثر هذه الدول تقدمًا، فلقد كانت الجسر الذى يربط الشرق بالغرب، والطريق الذى تمخر فيه السفن عُباب المياه منذ أن فتحت قناة السويس، إنها تؤلف وحدة منفصلة، غير أنها ترتبط بالدول العربية الأخرى بأوثق الصلات الثقافية فجميعها تتكلم لغة واحدة وتدين بدين واحد، وتشارك فى نفس العادات والتقاليد، فالجرائد اليومية التى تصدر فى القاهرة مثلًا توزع فى جميع أنحاء الوطن العربى، وتتمتع بنفوذ كبير

فيها، وأول ما ظهرت الحركات الوطنية فى مصر كان من الطبيعى أن تصبح هذه الحركات نموذجًا تسير على هداه الدول العربية الأخرى[١]. وبناء على ذلك يعد العالم العربى هو المجال الطبيعى لسياسة مصر الخارجية[٢]. ويرى الخطاب الرسمى فيما يتعلق بالنسبة لدور مصر فى المنطقة العربية، وذلك وَفْقًا لما أعلنته القيادة المصرية إن هذا الدور هو دور صانع السلام، وأن مصر هى مفتاح الانسجام والاستقرار فى المنطقة[٣]. أن دور مصر فى المنطقة دور طليعى، وإنه لا غنى عن هذا الدور فى الحاضر والمستقبل، وإننا نقبله بكل اقتناع ورضاء لأنه اختيار العناية الإلهية[٤]. إن مصر هى زعيمة المنطقة ولن تستطيع أى دولة أن تحل محل مصر حتى ولو رغبت فى ذلك[٥]. إن دور مصر فى المنطقة دور قيادى، لا يستطيع أحد أن يسلبه منها؛ وذلك لأنها أكبر دولة فى المنطقة وبها أكبر قوة علمية فى المنطقة[٦]. إن دور مصر فى هذه المنطقة هو تحقيق الأمن والاستقرار والتوازن، ولذلك فإن القوى الاستعمارية المتعاقبة كانت تعمل على تحييد الدور المصرى، وإن مصر تقف لهذه المحاولات بالمرصاد[٧]. إن مصر فى السامية العربية وهى قلب العالم العربى قد حفظت التراث الإنسانى وصانته من الاندثار، وكانت الجسر الذى انتقلت عبره المعجزة بين العالم العربى والإسلامى والقارة الأوروبية[٨].

الدائرة الإسلامية

وهى الدائرة الأوسع وتأتى فى تسلسلها بعد الدائرة العربية ومضمونها ينبثق من الفكرة التى تقول: إن من المفيد للعرب أن يتعاونوا مع الأمم الإسلامية الأخرى التى تشترك مع العرب فى التاريخ والحضارة. وتحقيق مثل هذا الهدف يخدم مصالح العرب والمسلمين فى وقت واحد،

(١) جواهر لال نهرو، **لمحات من تاريخ العالم**، منشورات، دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الجديدة،١٩٨٣، ص ٢٨٨.

(٢) جمال حمدان، **المرجع السابق**، ص ٦٢٦.

(٣) الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، **مجموعة خطب وأحاديث الرئيس مبارك** فى نادى الصحفيين بواشنطن، بتاريخ ٥/ ٢/ ١٩٨٢.

(٤) الهيئة العامة للاستعلامات، **خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك**، يوليو – ديسمبر ١٩٨٢، خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٢٦/ ٤/ ١٩٨٣.

(٥) الهيئة العامة للاستعلامات، **خطب وأحاديث الرئيس حسنى مبارك**، يوليو – ديسمبر ١٩٨٤ حديث الرئيس مبارك إلى «ساندى فريمان» مذيعة شبكة الإذاعة الأمريكية CNN بتاريخ ١/ ٨/ ١٩٨٤.

(٦) حديث الرئيس مبارك لجريدة القبس الكويتية فى ١١/ ٢/ ١٩٨٦.

(٧) الهيئة العامة للاستعلامات، **مجموعة خطب وأحاديث الرئيس محمد حسنى مبارك** (يوليو – ديسمبر) خطاب الرئيس محمد حسنى مبارك فى الاجتماع المشترك لمجلسى الشعب والشورى بتاريخ ٣/ ١٠/ ١٩٨٢.

(٨) حديث السادات فى ٢٩/ ٣/ ١٩٧٦ ـ **مجموعة خطبه**، ص ٢٢.

ويمنع استغلال أية ثغرة يمكن للقوى الاستعمارية أن تنفذ منها للإيقاع بينها[1]. وتؤمن مصر بأن التضامن الإسلامي ينبغي أن يكون حجر الزاوية في كل عمل تقوم به الدول الإسلامية وتؤمن مصر شعبًا وقيادة بأن الرباط الإسلامي مع سائر العالم الإسلامي ليس مجرد بعد ديني فقط بل هو علاوة على ذلك رباط سياسي واقتصادي وثقافي.

وعلى ذلك، فإن السياسة الخارجية المصرية تأتي تعبيرًا عن ذلك الارتباط العضوي الوثيق بالعالم الإسلامي وتمسكها القوي بمبادئ الوحدة والتضامن بين شعوب الأمة الإسلامية، وأن مصر بالنسبة للعالم الإسلامي هي عمود الخيمة بأزهرها ومركز الثقل بأهل البيت فيها[2]. لقد عبر الرئيس جمال عبد الناصر منذ السنوات الأولى في كتابه «فلسفة الثورة» عن اهتمامه بهذه المجموعة من الدول الإسلامية، حينما تحدث عن الدائرة الإسلامية ضمن الدوائر الثلاث للتحرك الخارجي المصري، العربية والإسلامية والإفريقية. وقال في وصف هذه الدائرة: «ثم تبقى الدائرة التالية؛ الدائرة التي تمتد عبر قارات ومحيطات، والتي هي دائرة إخوان العقيدة الذين يتجهون معنا أينما كان مكانهم تحت الشمس إلى قبلة واحدة وتهمس شفاههم الخاشعة بنفس الصلوات»[3]. أن تترتب على تقوية الرباط الإسلامي بين جميع المسلمين أيام ذهبت مع البعثة المصرية إلى المملكة العربية السعودية لتقديم العزاء في وفاة عاهلها الراحل الكبير. ثم يتحدث عن قوة الحج السياسية الضخمة فيقول: «حين أسرح بخيالي إلى هذه المئات من الملايين الذين تجمعهم عقيدة واحدة أخرج بإحساس كبير بالإمكانات الهائلة التي يمكن أن يحققها تعاون بين هؤلاء المسلمين جميعًا تعاونًا لا يخرج عن حدود ولائهم لأوطانهم الأصلية بالطبع، ولكنه يكفل لهم ولإخوانهم في العقيدة قوة غير محددة[4]. ويؤكد عبد الناصر هذا الرباط أثناء زيارته لباكستان في إبريل ١٩٥٥م والتي كانت أول زيارة خارجية له فيقول:

«من دواعي رضائي وارتياحي أن تكون باكستان أول دولة أقوم بزيارتها في الخارج.. وهذه حقًا مصادفة سعيدة؛ لأن باكستان هي أقرب الدول إلى قلبي، وقليلة هي تلك الدول التي تستطيع

(١) فاضل زكي محمد، **السياسة الخارجية وأبعادها في السياسة الدولية**، مطبعة شفيق، بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧٥، ص ٣٣٢.

(٢) مصطفى الفقي، **محنة أمة: خطايا النظم ومعاناة الشعوب**، دار الشروق، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٣٤.

(٣) محمد بدر الدين مصطفى، **سياسة مصر الخارجية تجاه إيران ١٩٥٢ - ١٩٨١**، رسالة مقدمة للحصول على درجة ماجستير في العلوم السياسة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة ١٩٨٤، ص٧٨.

(٤) جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ٧٩ - ٨٠.

أن تدعى حقًّا أن هناك علاقة تربط فيما بينهم مثل ما بين باكستان ومصر من روابط الأخوة والصداقة العميقة الجذور... وأن معاهدات الصداقة والتعاون الثقافى التى عقدت بيننا ليست سوى رمز للصداقة الدائمة التى قامت بين البلدين، وأملى أن تجمعنا دائمًا وحدة الدين والإسلام وتقودنا إلى طريق التقدم»[1].

ويلاحظ أن جانبًا كبيرًا من النشاط المصرى الإسلامى الخارجى كان موجهًا خلال هذه المرحلة تجاه إفريقيا الإسلامية، واستنادًا إلى ما يرويه السيد محمد فايق الذى كان وزيرًا للدولة للشئون الخارجية فى إحدى فترات حكم الرئيس جمال عبد الناصر، والذى أدَّى دورًا مهمًّا فى الشئون الإفريقية فى مرحلة حكم عبد الناصر عمومًا، ويتأكد أن سياسة مصر فى هذه المرحلة تجاه العالم الإسلامى كانت أبعد بكثير من أن تكون مجرد أداة كما توحى بعض الكتابات الغربية. إذ يذكر أن القيادة الناصرية كانت مهتمة بشئون المسلمين فى إفريقيا، وخاصة فى ضوء حرمانهم من التعليم، وأنه كان يشعر بمسئولية خاصة فى هذا المجال تقع على عاتق مصر بصفتها أقدم دولة إسلامية فى إفريقيا، وأكثر دولها قدرة على تقديم هذا النوع من المساعدات. ومن هنا، كان يرى أهمية تعليم المسلمين فى إفريقيا، وضرورة أن يكون بينهم الأطباء والمهندسون وخريجو الجامعات. ويضيف أن مصر لم تشأ أن يصحب هذه المساعدات ضجيج أو دعاية تتناسب مع حجم هذه المساعدات؛ وذلك لأن مساعدة المسلمين فى كثير من الأحوال كانت تثير شكوكًا وحساسيات لدى بعض الزعماء والحكومات، وخاصة المسيحية التى كانت تسىء فهم دوافع مصر وراء هذه المساعدات متأثرة فى ذلك بالدعاية الاستعمارية المغرضة التى حاولت التشكيك فى دور الأزهر الشريف ورسالته فى إفريقيا[2]. كما يتأكد هذا أيضًا فى موقف مصر من الجمعيات الإسلامية والطرق الصوفية ومشايخ الإسلام؛ فقد حرصت مصر على توطيد علاقاتها مع هذه الجماعات مع إبقاء هذا فى نطاق الدين والثقافة. وكان الرئيس عبد الناصر يكن لبعض هذه الطوائف تقديرًا خاصًّا كالطرق الصوفية الواسعة الانتشار فى إفريقيا، حيث كان يصفها بأنه مهما قيل عن شيوخهم من إذعان للسلطة حتى ولو كانت سلطة الاحتلال، فهم الذين حفظوا ونشروا الثقافة الإسلامية والعربية فى هذه المناطق الإفريقية[3]. هذا، وأن القيادة الناصرية كانت تميز بين النظرة للشعوب الإسلامية خاصة الأقليات الإسلامية التى تحتاج إلى العون والدعم كلما كان ذلك ممكنًا،

---

(١) جمال عبد الناصر، القسم الأول، المرجع السابق، ص ٢٩٧ – ٢٩٨.

(٢) كانت فرنسا تؤدى دورًا مهمًّا فى هذه الدعاية من أجل إعطاء صورة أن مصر تسعى لإقامة إمبراطورية إسلامية فى إفريقيا تحكم من القاهرة.

(٣) محمد فايق، **عبد الناصر والثورة الإفريقية**: دار المستقبل العربى، الطبعة الثانية، القاهرة، ١٩٨٢، ص ٨٠ – ٨٢.

وبين التعامل مع دول إسلامية الأمر الذى تكون له حساباته المختلفة، والذى لا يختلف كثيرًا عن القواعد العامة فى التعامل مع الدول مع إضافة عنصر التقارب المستند إلى الروابط الروحية كعنصر يقوى ويدعم إمكانات التعاون فى المجالات المختلفة. ويرى الكاتب المصرى الشهير الأستاذ هيكل أنه جاء الاهتمام الناصرى بالإسلام على المستوى الخارجى بوصفه أحد الأدوات الأساسية للسياسة الخارجية المصرية تجاه الوطن العربى وإفريقيا، فقد عين السادات أول سكرتير عام لمنظمة المؤتمر الإسلامى الذى أنشأها عبد الناصر عام ١٩٥٥، إذ أوكلت له مهمة العمل على تحقيق تقارب بين مصر والدول العربية والإسلامية؛ خدمة للقضايا القومية التى تبناها النظام السياسى المصرى آنذاك قبل محاربة حلف بغداد وشله، ومن خلال المنظمة تمكن السادات من بناء علاقات واسعة مع شخصيات عديدة فى الدول الإسلامية[١].

ورغم ما نالته الدائرة الإسلامية من اهتمام السياسة الخارجية المصرية حتى كانت فى صدارة الدوائر التى تحركت فيها الثورة فى شهورها الأولى بدعوتها للمؤتمر العربى الإسلامى بالقاهرة فى ٢٦ أغسطس ١٩٥٣، وربط فيه عبد الناصر بين ضرورة التضامن الإسلامى ومقاومة الاستعمار[٢]. فإن ذلك لم يوف الدائرة الإسلامية حقها فيما بعد. وربما هذا ما دفع مصر للتركيز على الأنشطة الثقافية فى علاقاتها بالعالم الإسلامى استمرارًا لرسالتها الطبيعية وجبرًا للتقصير فى النواحى السياسية والاقتصادية والعسكرية. واستمر دور الأزهر بل زاد رسوخًا وتواصلًا وعطاءً للمسلمين خارج مصر يربطهم بكعبتهم العلمية فى القاهرة، وأصبح مجمع البحوث الإسلامية ـ وهو أحد أبرز هيئات الأزهر الشريف ـ يجمع العلماء من أنحاء العالم الإسلامى من مختلف الجنسيات، والذين لهم مكانتهم الأدبية والعلمية والدينية، وأصبح هذا المجمع ركيزة الفكر الأكاديمى بين علماء المسلمين قاصدًا توحيد اتجاهاتهم فى رحاب العقيدة الإسلامية[٣]. وعلى سبيل المثال، عقد فى القاهرة المؤتمر الأول لمجمع البحوث الإسلامية فى مارس ١٩٦٤ بحضور أعلام وأئمة المسلمين من ٤٢ دولة من بقاع العالم الإسلامى، وأعطى المؤتمر جل اهتمامه لتعريف المسلمين بخطر الوجود الإسرائيلى ودعاهم إلى مؤازرة شعب فلسطين فى العمل لاستعادة أرضه وحريته. واعترافًا من

(١) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب، قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**، القاهرة ـ مركز الأهرام للترجمة، الطبعة الأولى، ١٩٨٨، ص ١٠٧.

(٢) عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، **البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية ١٩٥٢ - ١٩٦٩**، رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية، مكتبة معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٢، ص ١٦٧.

(٣) محمد فتح الله الخطيب، **محاضرات فى المشكلات المعاصرة**، القاهرة، معهد الدراسات الإسلامية، ١٩٨٤، ص ١٠٠.

دول العالم الإسلامى للأزهر بدوره، فهى تطلب منه دائمًا رعاية المراكز الإسلامية فيها وخارجها ـ مثل المراكز الإسلامية فى لندن وواشنطن ـ بل إن الأزهر يشرف على إمداد المعاهد الدينية فى معظم دول العالم الإسلامى بالمدرسين والكتب ووضع المناهج... إلخ[1].

وللأسف لم يكن ضعف التحرك المصرى سياسيًّا فى الدائرة الإسلامية أمرًا يخصها وحدها بل هكذا كان أيضًا أمر الدول والقيادات العربية فى تلك المرحلة التى كانت فيها قضايا التحرر وتقرير المصير والأزمات الاقتصادية تمثل مبررًا تحتج به هذه الدول إذا ما قصرت فى حق شقيقة مسلمة، واتجهت صوت دولة أخرى تستجدى منها منحة اقتصادية أو موقفًا سياسيًّا، لدرجة جعلت من بعض المحللين السياسيين يقول بأن حركة القومية العربية كانت تستخدم الدين دون أن تكون دينية فى جوهرها.

وتساق فى هذا الصدد الأمثلة التى تؤكد تقدم أولويات أخرى على الأولوية الإسلامية فى سياسات العديد من الدول العربية[2]. الأمر الذى ـ ربما ـ كان من أسباب نهج مصر لهذا الأسلوب أيضًا، فالنظام السورى مثلًا يهاجم فرنسا ـ مايو ١٩٥٥؛ لأنها حاولت المساس بالأوقاف الإسلامية فى تونس، ولكن عندما أقدم النظام التونسى ـ ١٩٥٦ بعد الاستقلال ـ على حل الأوقاف الإسلامية نهائيًّا تكتمت سوريا ولم تنتقد نظام بورقيبة على خطورة ما فعله بالأوقاف والدعوة الإسلامية فى بلاده وآثرت على ذلك علاقتها بالنظام القائم. والأكثر من ذلك أنه أصبح مألوفًا أن يكون العدو مسلمًا تركيًّا أو عربيًّا أو إيرانيًّا وأن يكون الحليف والصديق من غير المسلمين. وكانت إذاعات مصر وسوريا وصحفهما تكيل الهجوم لحكام باكستان المسلمين وتتهمهم بأنهم عملاء الاستعمار، فى الوقت الذى يجعل إخواننا العرب من نهرو رمزًا للوطنية وبطلًا للحياد الإيجابى، ولم تعبأ مصر وسوريا بقضية مسلمى كشمير التى هى السبب الجوهرى فى النزاع الهندى الباكستانى. ولو كانت للأولويات الإسلامية دورها الفعال فهل كان من الممكن أن نرى عبد الناصر وشكرى القوتلى والملك سعود حامى الحرمين الشريفين متحالفين مع زعماء الهند التى تحتل وتنتهك كرامة وأرض وشعب كشمير، وذلك رغم ما وجهته إذاعات الغرب لسياستى البلدين ـ مصر وسوريا ـ من تهاون فى حق مسلمى كشمير. والمعروف أن مصر غلبت سياسة الحياد على علاقة ورابطة التضامن والأخوة الإسلامية حين اتخذت موقف الحياد فى قضية كشمير بين الهند وباكستان

---

(١) عبد التواب مصطفى السيد إبراهيم، مرجع سبق ذكره، ص ١٦٨.

(٢) المرجع السابق، ص ١٦٩.

عام ١٩٦٥ وأصدر شيخ الأزهر بيانًا يدعو فيه البلدين المتقاتلين إلى وقف القتال ولا إلى مساندة البلد المسلم المعتدى عليه! بل واتخذت مصر موقفًا مغايرًا للحياد تجاه القضية القبرصية فلم تؤيد القبارصة الأتراك المسلمين ضد القبارصة اليونانيين المسيحيين، وإنما وقفت فى صف القمص مكاريوس[١]. وعلى الرغم من أن الدائرة الإسلامية قد احتلت فى اهتمام عبد الناصر المرتبة الثالثة بدا هذا الاهتمام ملحوظًا وظاهرًا، فقد أبرز عبد الناصر الدور النشط الذى يمكن أن يؤديه الإسلام على صعيد السياسة الخارجية حينما تحدث عن الدور السياسى للحج وما يمكن أن يشكله كبرلمان إسلامى يلتقى فيه رؤساء المسلمين للحوار والتشاور[٢]. إلا أن الاهتمام بالإسلام وبالدول الإسلامية على صعيد حركة السياسة الخارجية المصرية لم يقابله اهتمام على صعيد السياسة الداخلية، فقد دخل عبد الناصر فى صراع مع الحركات الإسلامية المسيسة لكونها تستثمر الدين لمصلحة حزبية فكانت مواجهته مع الإخوان المسلمين فى عامى ١٩٥٤ ـ ١٩٦٥[٣].

الدائرة الإفريقية

هذه الدائرة تربط مصر بالقارة الإفريقية نظرًا لموقع إقليمها فى هذه القارة وأن مصر بدورها تتمتع بموقع جغرافى متميز كبوابة للقارة الإفريقية بالإضافة إلى انتمائها جزئيًا للقارة الآسيوية من ناحية أخرى حيث تقع ٥١٪ من مساحة مصر التى تتمثل فى سيناء فى هذه القارة[٤]. وأن إفريقيا كانت وستظل على الدوام بعدًا إستراتيجيًا من أبعاد السياسة المصرية كما أن مصر وهى بموقعها البوابة الشمالية للقارة الإفريقية وبما لها من صلات وعلاقات ودور فى الماضى والحاضر وبما قدمته من عطاء عبر التاريخ ومن مساعدات وتأييد لمعارك التحرير الإفريقية ولحركات التحرير الوطنى لشعوب القارة إبان عصر المواجهة مع الاستعمار فهى بذلك لها الحضور المتميز والرسالة ذات المضمون الحضارى الخاص الذى لا قرين له[٥]. وإذا كانت حضارة مصر الضاربة أصولها فى جذور الزمن هى فى جوهرها التاريخى إفريقية تتوجه إلى الجنوب فإنه من الطبيعى أن يكون انتماء

(١) محمد فتح الله خطيب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣

(٢) علاء أبوزيد، **الإسلام والسياسة الخارجية المصرية فى فترة حكم حسنى مبارك**، القاهرة، سلسلة البحوث السياسية، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للبحوث السياسية، ١٩٨٨، ص ٢.

(٣) **المرجع السابق**.

(٤) هدى ميتكيس، **مصر ودعم سياسة التوجه شرقًا**، الأهرام: قسم المعلومات، ١٧ / ٣/ ٢٠٠٧.

(٥) بطرس بطرس غالى، **السياسة الخارجية المصرية ١٩٨٣ - ١٩٩٠**، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ص٨٣ - ٩٠.

مصر الإفريقى انتماء قدر ومصير، وأن ترتبط اهتماماتها على الساحة الإفريقية بمصالح الأمن القومى وبالأهداف الإستراتيجية العليا[1].

وقول الخطاب الرسمى فيما يتعلق بدور مصر فى إفريقيا: إننا نجد لزامًا علينا أن نقف إلى جوار كل شعب إفريقى شقيق يتعرض لأى عدوان؛ لأننا نعتقد أن استقرار الأمن والسلام فى جميع أنحاء القارة هو عنصر يتصل اتصالًا وثيقًا ومباشرًا بالأمن القومى لمصر، فنحن جزء لا يتجزأ من تلك القارة[2]. ومن المعلوم أن مصر كانت أكبر محرك لثورة التحرير فى المستعمرات وتصفية الإمبراطوريات والاستعمار القديم، لا سيما فى إفريقيا، وكان فى هذه الثورة مولد العالم الثالث كتعبير سياسى جديد مثلما هو تعبير حضارى عن مجموع فكرة الشرق القديمة وفكرة الجنوب الحديثة وكمجموعة مستقلة عن كلا الغرب والشرق (العالم الأول والثانى على الترتيب[3]). لذلك تعد الدائرة الإفريقية أهم ركائز سياسة مصر الخارجية لارتباط القارة بمصالح مصر الإستراتيجية سواء كان ذلك على الصعيد السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو الثقافى. ولعل علاقة مصر بدول حوض النيل وامتداد نهر النيل الخالد الذى يجمع برباط لا ينفصم الدول العشر المتشاطئة لدليل على مدى عمق وأهمية العلاقات المصرية الإفريقية فى عمومها ومع دول حوض النيل بوجه خاص. فعلى مدى العقود الثلاثة الماضية ظلت إفريقيا على الدوام بعدًا إستراتيجيًا من أبعاد الدبلوماسية المصرية[4].

البعد الإسلامى فى السياسة الخارجية المصرية

إن الحديث عن تطور العلاقات المصرية الأفغانية، والتى أدت فيها الخلفية الدينية قدرًا أساسيًا سوف يلقى الضوء على توظيف الإسلام كأداة فى السياسة الخارجية المصرية، وذلك لما للموقع المهم الذى يشغله الإسلام والأزهر كمؤسسة دينية فى وجدان المسلمين بصفة عامة وأفغانستان بصفة خاصة، ويكفى هنا ذكر أن برهان الدين ربانى، الرئيس الأسبق الأفغانى، كان خريجًا فى الأزهر الشريف. واهتمت مصر بدور النشاط الثقافى الخارجى عمومًا واعتبرته أداة مهمة لسياستها الخارجية، ومن هنا فقد أسست فى أوائل الستينيات ٢٣ مركزًا ثقافيًا فى العالم ٨ فى الدول

(١) بطرس بطرس غالى، المرجع السابق، ص ١٥٥.

(٢) حديث السادات فى ١٢/ ٥/ ١٩٧٧، مجموعة خطبه، ص ٤٨٨.

(٣) جمال حمدان، مرجع سبق ذكره، ص ٧٢٢.

(٤) بطرس بطرس غالى، الدبلوماسية المصرية فى عهد الرئيس مبارك، مجلة السياسة الدولية، العدد ٧٨، أكتوبر ١٩٨٤، ص ٧.

العربية ٦ فى دول آسيا ٥ فى دول إفريقيا ٣ فى دول أوروبا ومركزًا واحدًا فى أمريكا الجنوبية[١]. وتسعى مصر جاهدة على مستوى السلوك الرسمي لتلبية احتياجات الدول الإسلامية فى المجال الثقافى الإسلامى، وقد حرصت مصر منذ بدء اتصالاتها الثقافية فى الدول الإسلامية للتأكيد على أمرين:

الأول: حرص مصر على أمن واستقرار الدول الإسلامية وبقائها بمنأى عن الصراعات المذهبية التى من شأنها التأثير على الاستقرار الداخلى.

الثانى: استعداد مصر للتعاون مع الدول الإسلامية فى هذا المجال بتقديم الإسلام فى صورته الصحيحة بعيدًا عن التحيز والتطرف الفكرى انطلاقًا من أن مصر ليست لها سياسة إقليمية ومذهبية فى الدول الإسلامية.

ولقد تنوعت أدوات النشاط المصرى الإسلامى الخارجى، وقامت به مؤسسات دينية بالإضافة لوزارة التربية والتعليم متمثلة فى الأزهر الشريف، والمجلس الأعلى للشئون الإسلامية الذى تأسس فى أوائل الستينيات ويغلب على عمله النشاط الخارجى.

أولًا: الأزهر الشريف

إن تاريخ الأمم مقرون بالأحداث التى تعاصرها، وتاريخ القاهرة مقرون بإنشاء الجامع الأزهر الشريف الذى يعتبر بحق جامع القاهرة كما كان يلقب من قبل؛ لأن تاريخ هذا البناء الشامخ هو تاريخ القاهرة بأسره فهما قد بنيا فى عصر واحد وكلاهما أنشئ تحت راية حكم واحدة وشيدا على طراز فاطمى موحد[٢]. وإن تاريخ الأزهر الشريف هو صفوة تاريخ مصر وتاريخ مصر هو صفوة تاريخ الأمة العربية والشعوب الإسلامية[٣].

حيث أسس الفاطميون بمصر دولة من أعظم الدول الإسلامية فى تلك العصور وأنشئوا بها مدينة القاهرة العظيمة وكانت حضارتهم من أعظم الحضارات، وكان أروع تجسيد لها الجامع الأزهر الشريف. والأزهر احتفظ لنا بأمانة فى جوف مكتبته وفى أروقته بآلاف المجلدات والمخطوطات الإسلامية النادرة التى تعنى بالتراث الإسلامى، وكانت فتاوى علمائه العظام هى النبراس الذى

(١) رجاء إبراهيم سليم، **التبادل الطلابي بين مصر والدول الإفريقية فى الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٨٥ دراسة فى إحدى أدوات السياسة الخارجية المصرية**. رسالة دكتوراه (جامعة القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية)، ١٩٨٨، ص ٨٣.

(٢) **الأزهر تاريخ.. ورسالة**، الهيئة العامة للاستعلامات ١٩٩٠، القاهرة ص ٤.

(٣) على عبد العظيم، **مشيخة الأزهر منذ إنشائها حتى الآن**، مطابع الأزهر الشريف، ٢٠٠٤ القاهرة، ص ١٧.

يسير على هديه الشعب المصرى العظيم فى كفاحه الطويل، وساحته كانت مجمعًا للقاء الثائرين من أبناء مصر. فالعلماء والطلاب ما زالوا يفدون إليه من كل حدب وصوب فى العالم ليشهدوا فى الأزهر الشريف منافع لهم؛ لأن حلقات الدروس منذ نشأته كانت تعقد فيه بلا قيود لكل ظمآن إلى المعرفة الإسلامية الخالصة ليرتوى من مناهلها الطاهرة. فمن الأزهر اندلعت ثورة ١٩١٩م؛ شاء القدر أن يتيح للأزهر فرصة الجهاد مرة أخرى حيث قام بدور ملحوظ فى ثورة ١٩١٩م؛ فقد كان طلبة الأزهر فى مقدمة صفوف المتظاهرين ومن أكثرهم جرأة وحماسة وتضحية، ومن أشد العاملين على بث روح الثورة والأحزاب فى كل المجتمع، وكانت ساحات الأزهر وأروقته مركزًا لتنظيم المتظاهرين، كما كان يموج كل مساء بالألوف المؤلفة لسماع الخطب المشتعلة والقصائد الحماسية التى تلقى فيه ضد المحتلين، وكان يتصدر لإلقاء هذه الخطب والقصائد طائفة كبيرة من قادة الثورة وخطبائها من العلماء الفقهاء والسياسيين وطلبة الأزهر وغيرهم من مختلف الطبقات[1]. ومن الأزهر خرجت المنشورات التى تعبر عن سخط المصريين وغضبهم ضد الإنجليز، وإبان العدوان الثلاثى الغاشم على مصر يعتلى عبد الناصر منبر الأزهر يخطب الجماهير ويزكى فيهم روح المقاومة ونراه يقول: «لا يسعنى فى هذه المناسبة إلا أن أذكر جهاد الأزهر على مر السنين، فقد حمل الأزهر دائمًا الرسالة ولم يتخل أبدًا عن الأمانة وكافح كفاحًا مريرًا فى سبيل الحصول على حماية الوطن، كافح الأزهر أيام الحملة الفرنسية وقاسى رجاله وعذبوا وقتلوا وشردوا، واقتحم المحتلون الأزهر فلم يتأخر الأزهر عن حمل رسالة الجهاد والكفاح لتحرير الوطن وبلاد العروبة والإسلام، واستمر الأزهر يحمل الرسالة حتى سلمها إلى الجيش؛ إلى عرابى الذى قام متسلحًا بروح الأزهر يطالب بحقوق الوطن: لقد جاء دور الأزهر وأن عليكم أن تحملوا الأمانة مرة أخرى وأن تدافعوا عن المثل العليا التى كافح من أجلها الأولون[2]. حقًّا إن الأزهر الشريف لم يتخلف عن أداء دوره السياسى تجاه مصر، فله أدوار سياسية خالدة دفع فيها الظلم والجور، وأقر العدل ونشر الأمان، واستطاع أن يفرض على الحكام الاعتراف بحقوق الإنسان. ووقف الأزهر حارسًا أمينًا طوال ألف عام يدافع عن استقلال البلاد، وهكذا كان الأزهر الشريف صرحًا للكيان القومى ورمزًا للحرية والتحرر، وكانت حناجر علمائه وقودًا ثوريًا يشعل جذوة نار الحرية والتحرر فى مصر كلها. فالقاهرة بأزهرها قلعة الخلود وقمة المجد وعظمة لا تدانيها عظمة فى الوجود؛ لأن الأزهر يعتبر بحق جامعة الشرق الكبرى وحصنًا للثقافة والحضارة لعلها الأولى فى العالمين العربى والإسلامى، وكما قال نابليون بونابرت فى مذكراته: إن الأزهر يقابل جامعة السوربون وأنه أشهر جامعة فى الشرق. يقول الخطاب الرسمى فيما يتعلق فى دور الأزهر:

(١) الأزهر تاريخ.. ورسالة، المرجع السابق، ص ٣٨.

(٢) محمد عبد العظيم سعود، كتاب الجمهورية، الأزهر والشيوخ، مايو ٢٠٠١ القاهرة، ص ٢٨.

«إن الأزهر يعد أحد أهم الأسباب التى تجعل مصر مقصدًا لجميع المسلمين بعد مكة والمدينة؛ إذ إنه يعتبر القبلة الثانية بعدهما، واستمر الرئيس السادات فى التأكيد على هذا الدور التاريخى للأزهر خاصة خلال السنوات الثلاث الأخيرة من حكمه، وهى السنوات التى شهدت توقيع اتفاقيات كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، ومقاطعة الدول العربية لمصر ردًّا على هذه السياسة فضلًا عن تعليق عضويتها فى المؤتمر الإسلامى حيث أشار إلى أنه لا يمكن للأمة العربية أن تعمل بدون مصر وأزهر مصر، وملايين الدولارات العربية لن تبنى بناء يماثل الأزهر.

وقد سعى الرئيس مبارك منذ توليه الحكم إلى توطيد علاقته بالأزهر حيث التقى كثيرًا بشيخه جاد الحق على جاد الحق مؤكدًا له على أهمية المنهج الإسلامى باعتباره الأداة الصالحة لتجاوز التطرف فى الفكر، كما اتجه الرئيس وعقب عامين من توليه منصبه إلى تكريم عدد من علماء الأزهر بمنحهم عددًا من الأوسمة الرفيعة[1]. ولقد ظلت سمعة الإسلام فى مصر مصدرًا للارتياح ومدعاة للقبول لدى الشعوب الإسلامية بل وغير الإسلامية أيضًا، وما زلت أذكر (والكلام للدكتور مصطفى الفقى) أثناء عملى سفيرًا لمصر فى فيينا، أن الدولة النمساوية قد اختارت الأزهر الشريف ليكون هو صاحب الإشراف على تدريس الدين الإسلامى فى كل المدارس النمساوية على نفقتها الرسمية، وما زلت أتذكر أيضًا أن أحد رؤساء باكستان الراحلين (ضياء الحق) قد استدعى السفير المصرى يومًا وقال له: أريدكم أن تتأكدوا فى مصر أن الإسلام بخير ما دامت هى كذلك، ولو أن مصر الأزهر أصابها مكروه لا قدر الله فإن الإسلام الحنيف يتأثر كثيرًا[2]. ولا ننسى فى هذا الموضوع إصرار الرئيس الباكستانى الأسبق ضياء الحق، حين أصر على الذهاب للمطار لاستقبال شيخ الأزهر، ولما اعترض البروتوكول الباكستانى على ذلك، قال لهم: إن هناك «أزهر» واحدًا، وإن زيارة شيخ الأزهر بالنسبة لى أهم من زيارة رئيس دولة[3]. هذا ولم تقتصر جهود الأزهر فى معاونة المسلمين فى الخارج على قبول الطلاب المسلمين الذين يفدون إليه من جميع الأقطار، وتهيئة وسائل الراحة والإقامة والتعليم لهم، بل إنه يقوم إلى جانب هذا بالنصيب الأوفر فى نشر الثقافة الإسلامية والعربية. والتعريف بالإسلام فى جميع أنحاء العالم عن طريق البعوث التعليمية التى

---

(١) **تقرير الحالة الدينية فى مصر**، مؤسسة الأهرام، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الأولى، ١٩٩٥، ص ٢٩.

(٢) مصطفى الفقى، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٥.

(٣) محمد نعمان جلال، **العلاقات المصرية الباكستانية فى نصف قرن**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٨، ص ٩٩.

يوفدها إلى مختلف الأقطار والكتب الدينية والعربية والمصاحف والنشرات والمجلات التى يرسلها إلى الجماعات والأفراد.

ثانيًا: المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

أنشئ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، التابع لوزارة الأوقاف عام ١٩٦٠، ويعد نافذة مصر على العالم الإسلامى، ويعمل هذا المنبر الدولى على نشر الإسلام وتعريف شعوب العالم بأصوله ومبادئه وبث الوعى الدينى، وذلك من خلال لجان متخصصة، أعضاؤها من العلماء المفكرين البارزين وأساتذة الجامعات[1].

ومن أهم أهدافــه: العمل على توطيد العلاقات الطيبة وتوثيق الصلات بين جمهورية مصر العربية والعالم الإسلامى وعرض ومناقشة القضايا التى تهم العالم الإسلامى والعالم العربى فى ضوء الظروف الراهنة، وذلك باستقبال واستضافة زعماء العالم الإسلامى وكبار الشخصيات الإسلامية وعلماء المسلمين الذين يفدون إلى مصر واجتماعهم بعلماء الإسلام فى القاهرة ليتدارسوا حال الإسلام والمسلمين والعمل على خلق مزيد من الارتباط والتعاون إعلاءً لشأن الإسلام والمسلمين.

وهكذا استخدمت مصر المؤسسات الدينية ليس فقط لنشر الدعوة ودعم الثقافة الإسلامية، وإنما أيضًا لزيادة هيبة الدولة المصرية وتأثيرها الخارجى، وإن لمصر رصيدًا كبيرًا فى المشاركة والاهتمام بكل ما من شأنه تحقيق الخير لعالمها الإسلامى مهما كان بعد المسافات والخلافات، فهى لا تنسى دورها فى دعم الشعوب الإسلامية والدفاع عنها وتوطيد علاقاتها فى مختلف المجالات الثقافية والسياسية والحضارية والعلمية.

* * *

(١) تقرير الحالة الدينية فى مصر، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

المبحث الثانى

صنع السياسة الخارجية المصرية

من أهم الأزمات الكبرى التى تواجه دول المنطقة العربية بصفة خاصة، ودول العالم الثالث بصفة عامة أزمة صنع القرار السياسي. وتكمن هذه الأزمة فى الحدود بين صناع القرار ومؤسسات هذه العملية فى إطار: أين يبدأ دور شخص ما أو مؤسسة ما، وأين ينتهى ليبدأ دور شخص آخر أو مؤسسة أخرى؟ بل تكمن هذه الأزمة أيضًا فى طبيعة هذه العملية من حيث كونها مركزية أو غير مركزية، ديمقراطية أو غير ديمقراطية. وكذلك تكمن فى ترابط القرارات المتحدة مع الأهداف الإستراتيجية للدولة، من هنا فقد لاحظنا أن السبب الرئيسى وراء التخبط الذى تعيشه المنطقة العربية هو أزمة صنع القرار العربى، وهذا ينعكس بالتالى على طبيعة السياسات التى تنتهجها كل دولة عربية فى نطاق مصلحتها الفردية دون الإرادة العربية الجماعية.

فى هذا الإطار، فإن الحديث عن عملية صنع القرار فى البلدان العربية، ومن بينها مصر، على أساس أنها تتمحور وتتركز فى شخص الرئيس؛ أى فى نطاق الشخص دون أدوار حقيقية للمؤسسات القائمة والأجهزة المفروض أنها مختصة بهذه العملية[1].

والرئيس هو الفيصل وله الدور الحاسم فى عملية صنع القرار، حيث يقول السيد أبو الغيط: إن وزير الخارجية ـ أى وزير ـ لا يأتى إلى هذه الوزارة لكى يدير أمورها السياسية كما يراها أو يضع سياستها كما يحب ويريد... لأنه لم يحدث هذا حتى الآن، ولا فى أى وقت سابق لا فى مصر ولا

(١) جمال زهران، السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ - ١٩٨١، مكتبة مدبولى، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٥، ص ١٥.

حتى فى أى دولة أخرى[1]. فالسياسة الخارجية التى تعبر عنها الوزارة وتلعبها من خلال وزيرها على الناحيتين الإقليمية والدولية هى دور وطنى وقومى ودولى تمارسه الدولة بكل كيانها ومكانتها وأدواتها وأجهزتها المعنية بمصالحها وأمنها القومى، وهذه السياسة لا يصنعها الوزير سواء كان هو عمرو موسى أو أبو الغيط أو حتى محمود رياض أيام عبد الناصر، وإنما يصنعها الرئيس مع سائر الأجهزة ذات العلاقة المباشرة بها، ثم يأتى الوزير ليوظف أدواته الفنية ورؤيته وقدراته فى تنفيذ هذه السياسة وفى إخراجها إلى النور أمام العالم. قد يقترح وزير الخارجية بالطبع، وقد يوصى بشىء، وقد يؤخذ باقتراحاته أو توصياته وقد لا يؤخذ، ولكن قطعًا لا ينفرد وحده فى أى وقت برسم سياسة الدولة بين الدول، وليس الوزير هو صاحب السياسة التى ينادى بها، وليس هو واضعها ولا هو صاحب القرار الأول أو الأخير فيها[2]. وهذا هو مجرد إقرار لواقع تعيشه الدول العربية فى نطاق دول العالم الثالث، وهو أمر لا يعد النمط المثالى المنشود من أجل المصلحة العليا للمجتمع.

هذا، وتقترب عملية صنع السياسة الخارجية المصرية من نموذج القائد ـ المستشارين أو مركزية الرئاسة. ويقوم هذا النموذج على أساس وجود صانع قرار بإمكانه العمل بمفرده دونما حاجة إلى الاستعانة بأى مستشارين أو مؤسسات باستثناء مجموعة محدودة من الشخصيات الموالية له، والذين يقوم بتعيينهم ولا يتمتعون بأية مصادر مستقلة للقوة.

وسيتم نموذج القائد ـ المستشارين فى صنع القرار بدرجة عالية من شخصية العمل الدبلوماسى، ومن ثم سرعة الاستجابة للأحداث وإمكانية اللجوء إلى التصرفات غير التقليدية، فعلى سبيل المثال قام السادات على أثر تسلمه فى يوليو ١٩٧٢ لرسالة غير مرضية من الاتحاد السوفييتى بإبلاغ السفير السوفييتى فى القاهرة قراره بطرد الخبراء السوفييت من مصر، ولم يتم الإعلان عن ذلك إلا بعد عشرة أيام، ولكى يمكننا فهم عملية صنع السياسة الخارجية وفقًا لهذا النموذج يتحتم علينا أن نلقى نظرة فاحصة على الرئيس مبارك كصانع قرار، بادئ ذى بدْء يمثل الرئيس مبارك شخصية تدرجت فى المناصب العسكرية البحتة دون انتماء سياسى قبيل قيام السادات باختياره ليكون نائبًا له فى عام ١٩٧٥. كما لم يكن له أية علاقة بجماعة الضباط الأحرار

(١) يقال فى سبب استقالة كولن باول وزير الخارجية الأمريكية إن باول لم يكن أمامه خيار آخر؛ لأنه كان عليه إما أن ينفذ سياسة وضعتها إدارة بوش الآن مسبقًا وإما أن يخرج من الإدارة فخرج.

(٢) أرشيف الأهرام ـ قسم المعلومات، ١٧/ ٤/ ٢٠٠٧.

قبيل ثورة ٢٣ يوليو بل ظل متمسكًا بالمهنة العسكرية التى ترقى فى سلكها حتى وصل إلى منصب عميد كلية الدفاع الجوى، ثم قائد للقوات الجوية المصرية.

وهو المنصب الذى كان يتقلده عندما قاد الضربة الجوية الأولى التى وجهت إلى إسرائيل فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ وعلى الرغم من هذه الخلفية العسكرية البحتة أظهر السيد الرئيس مبارك مرونة واعتدالًا كبيرين كقائد سياسى محنك لا يعرض رأيًا بل يقتنع بالمشورة ويحترم رأى الخبراء إلى حد كبير[1]. وبينما أحاط كل من جمال عبد الناصر وأنور السادات نفسيهما بمجموعة المهنيين فى مجال السياسة الخارجية، عول الرئيس مبارك على جهاز وزارة الخارجية وعلى عدد محدود من المستشارين. ويعتبر كل من د. أسامة الباز ود. مصطفى الفقى من أبرز مستشارى الرئيس مبارك فى هذا المجال، وعادة ما يصطحب الرئيس فى زياراته الخارجية كلتا الشخصيتين كعضوين فى الوفد الرسمى. وعادة ما يوجد أحدهما على الأقل عند مناقشة أى من قضايا السياسة الخارجية.

دور مؤسسات الدولة فى صنع السياسة الخارجية

طبقًا لدستور مصر الصادر فى سبتمبر ١٩٧١، فإن نظام الحكم توزع بين سلطات ثلاث هى: السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية، ونظام الحكم المصرى وَفْقًا للدستور يجمع بين النظام الرئاسى والبرلمانى، وإن كانت الصفة الغالبة له هى الناحية الرئاسية، حيث إن الصفة البرلمانية تتبلور حول إحاطة وزير ما، وتوجيه سؤال إليه لم يصل بعد إلى مرحلة الاستجواب من الناحية الواقعية، ويكفى القول بأنه لم يحدث مساءلة لوزارة ما من قبل السلطة التشريعية، أو حتى مجرد المطالبة رسميًا بإقالة هذه الوزارة أو تلك، ولنتناول بشىء من التفصيل دور هذه السلطات الثلاث على النحو التالى:

• أولًا: السلطة التنفيذية

وهى موزعة بين رئيس الدولة ومجلس الوزراء والجهاز البيروقراطى، وقد حددت المواد من ٧٣ ـ إلى ٨٥ دور رئيس الدولة عامة وأسلوب تولية الحكم، ومدة الحكم المكفولة، وأسلوب محاسبته وعزله، بينما المواد من ١٣٧ إلى ١٥٢ تحدد مهمة رئيس الدولة (الجمهورية) خاصة

(١) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، **السياسات الخارجية للدول العربية**، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٦٢.

المادة ١٣٧؛ حيث تنص على أن يتولى رئيس الجمهورية السلطة التنفيذية ويمارسها على الوجه المبين فى الدستور[١]. والمادة (١٣٨) تنص على أن يضع رئيس الجمهورية بالاشتراك مع مجلس الوزراء السياسة العامة للدولة ويشرفان على تنفيذها على الوجه المبين فى الدستور. ثم المادة ١٤١ يعين رئيس الجمهورية، رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ويعفيهم من مناصبهم. أما المادة ١٥١ فتنص على (رئيس الجمهورية يبرم المعاهدات، ويبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان). وتكون لها قوة القانون بحد إبرامها والتصديق عليها ونشرها وَفْقًا للأوضاع المقررة، على أن معاهدات الصلح والتحالف والتجارة والملاحة وجميع المعاهدات التى يترتب عليها تعديل فى أراضى الدولة، أو التى تتعلق بحقوق السيادة، أو التى تحمل خزانة الدولة شيئًا من النفقات غير الواردة فى الموازنة، تجب موافقة مجلس الشعب عليها[٢].

أما مهمة الوزارة (الحكومة) فقد حددتها المواد من ١٥٣ - ١٦٧ إلا أن المادة ١٦٤ فقد حددت مهمة المجالس القومية المتخصصة، وهى تابعة لرئيس الجمهورية الذى يحدد تشكيل كل منها واختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية.

والمادة ١٦١ - ١٦٣ فتحدد مهمة الإدارة المحلية وتشكيل المجالس الشعبية المحلية، ومن ثم فإن السلطة التنفيذية تتركز فى يد رئيس الجمهورية، فهو الذى يعين رئيس الوزراء والوزراء ويعفيهم، بما يعنى ضعف مشاركتهم له فى صنع القرار فى إطار مثل هذه العلاقة، إضافة إلى أن المجالس القومية المتخصصة هى أجهزة معاونة وليست أجهزة مشورة. ويتضح من ذلك من خلال تبعيتها لرئيس الجمهورية الذى يحدد اختصاصات كل منها وتشكيلها أيضًا.

كذلك فإن السلطة التنفيذية ـ دستوريًا ـ هى محور النظام، وهى المهيمنة على بقية سلطات الدولة ويكفى الإشارة إلى أن رئيس الدولة (وهو رئيس السلطة التنفيذية) هو رئيس الاتحاد الاشتراكى العربى ـ قبل حله وتحويله لأحزاب ـ وهو التنظيم السياسى للدولة، وهو رئيس الدولة وهو رئيس المجلس الأعلى للهيئات القضائية، والرئيس (القائد) الأعلى للقوات المسلحة ورئيس المجلس الأعلى للشرطة. وفى الوقت الذى ليس من سلطة مجلس الشعب. وهو السلطة التشريعية ـ مساءلته أو استجوابه إلا فى حالة الخيانة العظمى[٣].

---

(١) دستور جمهورية مصر العربية، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة، مايو ٢٠٠٧، ص ٣٤.

(٢) المرجع السابق، ص ٤٠.

(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ١٩٩.

• **ثانيًا: السلطة التشريعية**

وهى السلطة البرلمانية المتمثلة فى «مجلس الشعب».

حددت المواد ٨٦-١٣٦ طبيعة عمل السلطة التشريعية، وهى تتمثل فى مجلس الشعب، ولا يوجد نص فى الدستور لمهمة السلطة التشريعية فى صنع قرار السياسة الخارجية. لكن من خلال مجلس الشعب يعلن رئيس الجمهورية القرارات السياسية المهمة فى مجال السياسة الداخلية أو الخارجية، وذلك فى الجلسة الافتتاحية أو المناسبات المحكمة التى تتوجب الدعوة إلى عقد جلسة طارئة لمجلس الشعب مثل إعلان الرئيس السادات زيارة القدس عام ١٩٧٧[١]. يتضح أن دورها لا يخرج عن التصديق والموافقة وإعلان البيانات التى تتفق وقرارات رئيس الجمهورية فى المجال الخارجى[٢]. مثال ذلك: صدق مجلس الأمة (الشعب) فى يونيو ١٩٧١ على معاهدة الصداقة مع الاتحاد السوفييتى وفى مارس ١٩٧٦ صدق المجلس على إلغائها وذلك فى أعقاب اتخاذ الرئيس قراره بإلغائها[٣]. تقلص دور الأخيرة إزاء السلطة التنفيذية، يؤكد طغيان السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، ويقوم مجلس الشعب دستوريًا باعتماد المعاهدات والاتفاقيات الدولية التى أبرمها رئيس الجمهورية، ويبحث ما يخص السياسة الخارجية من واقع الخطاب الذى يلقيه الرئيس فى مجلس الشعب، وذلك بواسطة لجان العلاقات الخارجية والشئون العربية والدفاع القومى، وذلك بغرض التصديق والموافقة وإعلان البيانات التى تتفق وقرارات رئيس الجمهورية[٤].

• **ثالثًا: السلطة القضائية**

حددت المواد من ١٦٥ـ ١٧٣ مهام هذه السلطة ومسئولياتها، ومضمونها حماية الشعب وإقامة العدالة والحفاظ على دستورية القوانين بشكل عام من المحكمة الدستورية العليا التى نص عليها الدستور فى المواد من ١٧٤ـ ١٧٨. ووفقًا للدستور فإنه ليس للسلطة القضائية أى بعد فى صنع القرار الخارجى بشكل مباشر ولكن تستطيع المحكمة الدستورية العليا أن يكون لها دور غير مباشر يتمثل فى تمتعها بسلطة إبطال بعض القوانين أو الاتفاقيات المتعلقة بالسياسة الخارجية على أساس مخالفتها للدستور بل تستطيع أن يكون لها دور غير مباشر فى تأكيد سلطة أى من السلطتين

(١) جهاد عودة، تحديات صناعة السياسة الخارجية المصرية فى القرن الحادى والعشرين، دار المريخ، القاهرة ٢٠٠٤، ص ١٠٦.

(٢) انظر نص المادة ١٥١ من الدستور ١٩، الجريدة الرسمية، ١١ / ٩/ ١٩٧١، عدد خاص.

(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠.

(٤) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٧.

التشريعية أو التنفيذية فى مجال السياسة الخارجية[١]. كما يمكنها الحد من سلطة السلطتين التشريعية والتنفيذية فى مجال السياسة الخارجية إلا أن هذه الصلاحيات لم تستخدم فى أية مرة[٢].

الدور الوظيفى لأجهزة الدولة فى صنع القرار الخارجى

• أولًا: مجلس الوزراء

يعتبر مجلس الوزراء دستوريًا هو الهيئة التنفيذية والإدارية العليا للدولة ويعرف باسم (الحكومة) التى تتكون من رئيس مجلس الوزراء ونوابه والوزراء ونوابهم. وجوهر اختصاص مجلس الوزراء هو مشاركة رئيس الدولة فى رسم السياسة العامة للدولة ومباشرة تنفيذها، وذلك فى شكل عام، ولم يتحدد دور المجلس فيما يتعلق بالسياسة الخارجية بشكل خاص، فيما عدا ما يتعلق بوزارة الخارجية باعتبارها وزارة مختصة بهذا المجال مادة ١٥٧ من الدستور[٣]. كما يناقش مجلس الوزراء العلاقات الاقتصادية الخارجية لمصر والإجراءات اللازمة على المستوى القومى لدعمها وتشجيع الاستثمارات الأجنبية للتدفق إلى البلاد، ومناقشة الاتفاقيات والتعاون مع دول العالم الثنائية أو المتعددة الأطراف[٤].

• ثانيًا: وزارة الخارجية

يرجع تاريخ هذه الوزارة إلى عام ١٨٣٧عندما قام محمد على بإنشائها كأحد الدواوين الحكومية، وألغيت مع إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٧ ديسمبر ١٩١٤. إلا أنها أعيدت فى أعقاب حصول مصر على الاستقلال فى عام ١٩٢٢[٥]. وزارة الخارجية هى الوزارة المختصة بإدارة العلاقات الخارجية فى إطار مجلس الوزراء وفى الوقت الذى يتحدد دور مديرها دستوريًا بأنه هو الذى يتولى رسم سياسة وزارته فى حدود السياسة العامة للدولة ويقوم بتنفيذها[٦]. إلا أنه مقيد بسلطة رئيس الدولة[٧]. ومن ثم كان من الطبيعى أن يطغى دور الرئاسة على دور وزارة

(١) محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ٢٨٧.
(٢) جهاد عودة، **المرجع السابق**، ص ١٠٧.
(٣) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.
(٤) **المرجع السابق**.
(٥) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.
(٦) المادة ١٥٧ من الدستور، وكذلك قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤٢٠ لعام ١٩٧١ بإعادة تنظيم الهيكل الحكومى للدولة، الجريدة الرسمية، ٢٣/ ٩/ ١٩٧١.
(٧) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٨.

الخارجية فلم يكن دور وزير الخارجية يتعدى كونه مستشارًا للرئيس فضلًا عن أنه لم يكن يحضر لقاءات الرئيس مع المسئولين الأجانب.

فعلى سبيل المثال، اقتصر الجانب المصرى فى الجلسات المهمة أثناء المفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية على الرئيس السادات بمفرده. كما كانت مباحثات هنرى كسنجر وزير الخارجية الأمريكية فى أعقاب حرب أكتوبر تتم مع الرئيس السادات مباشرة. وكثيرًا ما كانت الرسائل المتبادلة بين الرئيس وكثير من قادة الدول فى العواصم العربية لم يحاطوا علمًا بالزيارات التى قام بها السيد أشرف مروان إلى هذه الدول حاملًا رسائل من الرئيس السادات إلى بعض الرؤساء والملوك العرب فى أوائل السبعينيات[1].

وتأكيدًا لذلك فإن أحد وزراء الخارجية السابقين يقول: أنا كوزير مسئول دستوريًا أمام الشعب من خلال مجلس الشعب ومسئول أمام التاريخ ـ لا يمكن أن أتصور أن تكون هناك سياسة خارجية لمصر دون أن يعلم بها وزير خارجيتها، وإلا أصبحت سياسة داخلية أو أصبحت لا سياسة فى الأساس إذا كان هناك أمر يتعلق بالسياسة الخارجية لابد وأن يعلم وزير الخارجية، وإذا لم يعلم بهذا الأمر لا تبقى هناك سياسة خارجية؛ لأن معنى السياسة الخارجية دراسة وإعداد وموازنة أو تقييم جميع العناصر المتاحة والرؤية السياسية والبانوراما الجغرافية والسياسية وتقييم الموقف من جميع نواحيه، ويستتبع هذا التقييم اتخاذ القرار؛ ليس قرارًا واحدًا فقط وإنما قرار، وقرار، وقرار كحلول بديلة.... هذا ما أفهمه فى السياسة الخارجية لكن إذا حدث عكس هذا فهو يمثل اللاسياسة»[2]. ويؤكد هذا أحد السفراء البارزين السابقين فى الوزارة بقوله: «إن دور وزارة الخارجية المصرية لا يعد وأن يكون مجرد أداة تنفيذية فى يد صانع القرار الخارجى أو لتنفيذ القرارات الخارجية التى تصنعها السلطة الحاكمة ممثلة فى رئيس الجمهورية»[3].

وتأكيدا لذلك يقول أحد الذين عملوا برئاسة الجمهورية فى عهد السادات نفسه: إن السادات قد آمن بأسلوب الدبلوماسية المباشرة منذ توليه الحكم بتعيين مبعوثين شخصيين له يتحركون فى سرعة وسرية بعيدًا عن الأسلوب والطريق الدبلوماسى الروتينى، وأن نتيجة ذلك ضعف دور السفارات المصرية فى كثير من الدول حيث لم يكن السفير المصرى يعرف ماذا يحمل مبعوث الرئيس

---

(1) Hamid Al-Taheri, Five Years of Politics Cairo: Publisher not identified. 1982, pp, 21- 23.

(٢) إسماعيل فهمى، وزير خارجية مصر ٣٠ أكتوبر ١٩٧٣ ـ ١٧/ ١١/ ١٩٧٧، جريدة أخبار الخليج، الكويت ٩/ ٧/ ١٩٨٠.

(٣) السفير / محمد التابعى – فى ندوة تحت عنوان: صنع القرار فى السياسة الخارجية، جمعية الاقتصاد والتشريع بتاريخ ١٤/ ٣/ ١٩٨١.

السادات وانعكس ذلك على وزير الخارجية نفسه فلم يصبح صانعًا للسياسة الخارجية أو موجهًا لها وإنما اقتصر دوره على كونه مستشارًا سياسيًّا للرئيس قد يؤخذ بوجهة نظره وقد لا يؤخذ بها. وقد يستشار فى أمر من الأمور وقد لا يستشار، بل لم يكن من الضرورى عند اجتماع الرئيس برئيس دولة أجنبية أو وزير خارجية أجنبية أو مباحثات ثنائية .. لم يكن من الضرورى حضور وزير الخارجية وكان نتيجة ذلك كله انعدام دور وزارة الخارجية تقريبًا فى التخطيط أو التوجيه السياسى، وبالتالى لم تكن هناك علاقة بين أجهزتها وأجهزة رئاسة الجمهورية السياسية[1].

ومن المعلوم أن حكم أنور السادات اتسم بكثرة تغيير وزراء الخارجية، حتى إنه تعاقب منهم سبعة وزراء منهم واحد فقط تركه السادات فى منصب وزير الخارجية الذى تولاه منذ عام ١٩٦٤ وهو محمود رياض الذى رشح لمنصب أمين عام جامعة الدول العربية وعين بدلًا منه محمد مراد غالب سفير مصر فى موسكو. كما شهدت فترة أنور السادات أيضًا، ظاهرة غير مسبوقة بالنسبة لوزراء الخارجية فقد استقال منهم اثنان هما: إسماعيل فهمى ومحمد إبراهيم كامل احتجاجًا على توجهات السادات فى عملية السلام مع إسرائيل، بالإضافة إلى أن الرئيس السادات شخصيًّا تولى وزارة الخارجية من ١٧ نوفمبر ١٩٧٧ إلى ٢٥ ديسمبر من العام نفسه، ومن ١٧ سبتمبر ١٩٧٨ إلى ٢٧ فبراير ١٩٧٩ وهى فترة حاسمة فى تاريخ الصراع العربى الإسرائيلى. وربما رغب السادات بذلك تفاديًا لأية اتجاهات مضادة أو أداء مخالفة له على طريق معاهدة السلام المصرية – الإسرائيلية عام ١٩٧٩[2].

• **ثالثًا: مجلس الأمن القومى**

تأسس هذه المجلس عام ١٩٦٩ كأعلى جهاز للتخطيط الإستراتيجى وقضايا الأمن القومى. ويضم هذا المجلس فى عضويته كلًّا من الرئيس ونائب الرئيس ووزير الخارجية والدفاع ومدير جهاز المخابرات. ومما تجدر الإشارة إليه أنه ليس لهذا المجلس سلطات محددة، كما تتحدد اجتماعاته بدعوة من الرئيس، إلا أن الأهم من ذلك أن هذا المجلس نادرًا ما دعى للانعقاد منذ أن تولى الرئيس مبارك تقاليد السلطة فى البلاد[3]. ودوره استشارى بالدرجة الأولى لصالح رئيس الجمهورية فيما يتعلق بالسياسة الخارجية.

---

(١) حمدى الطاهرى (الذى عمل بأروقة رئاسة الجمهورية أكثر من خمس سنوات مساعدًا لسكرتير الرئيس للمعلومات والاتصالات الخارجية ابتداءً من ٢٠ / ٤/ ١٩٧٢)، **خمس سنين سياسة**، القاهرة، مطبعة النصر، ١٩٨٢، ص ٢١ – ٢٣.

(٢) جهاد عودة، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

(٣) بهجت قرنى وعلى الدين هلال (محرران)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٣.

• رابعًا: وزارة الدفاع

يظهر الدور الرئيسى للجيش فى مجال السياسة الخارجية باعتباره القوة التى تمثل البلاد، فهو يمثل أحد العناصر ذات الثقل أو الإيجابية أو المكونة للوزن النسبى لمصر فى المنطقة، مما له أثره فى المفاوضات أو المشاورات أو الاتفاقيات التى يتم إبرامها فى أن تحصل مصر على وضع أفضل ومميزات أكبر بسبب ما توفره من أبعاد مثل الاستقرار والحماية وعدم التدخل فى شئونها واعتبارها قوة ذات تأثير فعال ومؤثر. لقد جاء القرار السياسى الخارجى بالاشتراك مع قوى التحالف العالمية لتحرير الكويت فى حرب الخليج الأولى عام ١٩٩١ حيث كانت القوات المصرية المشاركة فى معركة التحرير هى ثانى أكبر قوة بعد أمريكا ليكون مثالًا تطبيقيًّا على استخدام الجيش المصرى كأداة مهمة فى مجال السياسة الخارجية لتحقيق المصالح المصرية الدولية على المستويين: العالمى والإقليمى[١]. وقد كان ذلك له انعكاساته الإيجابية على المستوى القومى، خاصة فى المجال الاقتصادى حيث أصبحت مصر أحد كبار الرابحين فى حرب الخليج فلم يكن من السهل العثور على بديل لها فى الترتيبات العسكرية والسياسية الأمريكية، وقد نالت على الفور نصيبها من مكاسب المشاركة فى الحرب على شكل إسقاط جانب كبير من ديونها المدنية والعسكرية مقابل الدورالإستراتيجى الذى لعبته السياسة المصرية على مستوى الدول العربية واشتراكها بقواتها المسلحة فى هذه المهمة بنجاح باهر[٢].

• خامسًا: رئاسة الجمهورية

تؤدى رئاسة الجمهورية دورًا فى عملية صنع القرار حيث تقوم بحلقة الاتصال الفعلى بين أجهزة المعلومات كافة والمشورة وكل الأجهزة المختصة بصنع القرار من جانب وبين رئيس الدولة من جانب آخر، فالدستور يقرر تبعية المجالس القومية المتخصصة لرئيس الجمهورية ويحدد تشكيل كل منها واختصاصاته بقرار من رئيس الجمهورية[٣].

• سادسًا: المخابرات العامة

تؤدى المخابرات العامة فى عصرنا الحديث دورًا مهمًّا فى مجال السياسات الخارجية على النطاق العالمى. وكل دولة عادة ما تصنع جهازًا خاصًا يطلق عليه مسميات مختلفة ولم تعد المخابرات

(١) جهاد عودة، المرجع السابق، ص ١٠٩.

(٢) هنرى لورنس، الشرق العربى فى الزمن الأمريكى من حرب الخليج إلى حرب العراق، ترجمة بشير وسباعى، دار ميريت، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥، ص٧٠.

(٣) جمال على زهران، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٣.

يقتصر دورها على مكافحة الجاسوسية كما كانت معروفة به ولكن امتد دورها ليصل إلى محاولة التأثير فى سياسات الدول الأخرى.. ومن ثم أصبحت أجهزة المخابرات العامة بشكل عام تؤدى دورًا تأثيريًا مهمًا على صناع القرار فى الدول على مختلف توجهاتها الأيديولوجية، وأصبحت أداة لتنفيذ بعض المهام فى السياسة الخارجية لبعض الدول[1].

وعلى العموم فإن مصر «تمتلك جهازًا يطلق عليه: هيئة المخابرات العامة المصرية» ونحن لسنا بصدد تقييم دورها بشكل عام ولكن إشارتنا إليها هنا قاصرة على مدى ما تؤديه فى التأثير على عملية صنع القرار الخارجي المصرى. ويلاحظ هنا أن جهاز المخابرات العامة المصرية يعتبر جهاز معلومات وتقديرات، فليس دور هذا الجهاز هو تجميع المعلومات وتصنيفها وعرضها فقط بل امتد إلى محاولة التأكد من المعلومات من جهات مختلفة. وبناء على ذلك يستطيع وضع تقديرات خاصة بكل موضوع من الموضوعات ويتم عرضها بالتالى على رياسة الجمهورية وبدورها على رئيس الجمهورية[2]. وبشكل عام فإن مهمة المخابرات المصرية الدائمة هى أن تؤدى رسالتها إزاء كل من يحاول أن ينفذ من ثغرة فى الأمن المصرى سواء أكان صديقًا أو غير صديق وليس هناك اعتبار للصداقة فى مثل هذه الأمور[3].

من خلال ما تقدم يمكن القول: إن نظام السياسة الخارجية لمصر يتحدد من خلال مدركات شخص رئيس الدولة وتوجهاته الأيديولوجية، ومن ثم فإن المدخل الرئيسى لفهم نظام السياسة الخارجية لمصر هو تناول البيئة لصالح القرار الرئيسى المتمثل فى شخص رئيس الدولة. وعلى سبيل المثال، فقد أعلن الرئيس السادات قرار مبادرة ٤ فبراير ١٩٧١ بشأن التسوية المؤقتة وإعادة فتح قناة السويس بدون علم أو مشورة وزير الخارجية. وذلك ما أورده وزير الخارجية آنذاك ـ محمود رياض ـ فى مذكراته. ومن المعلوم أن السياسة الخارجية المصرية كانت دائمًا فى توافق مع مؤسسة الرئاسة منذ قامت ثورة ٢٣ يوليو، وأنه لم يكن هناك خلاف واضح أو مستتر بين رئيس الجمهورية ووزير الخارجية، إلا خلال فترة تحضير أنور السادات لتوقيع المعاهدة مع الكيان الصهيونى مما أدى إلى استقالة عدد من وزراء الخارجية وهم: إسماعيل فهمى، محمد رياض، محمد إبراهيم كامل، وقد كتب «محمد إبراهيم كامل» بعد استقالته كتابًا باسم (السلام الضائع) عن فترة المفاوضات وخلاصة القول: إن الوزير الذى لا ينسجم مع توجهات الرئاسة إما أن يستقيل وإما أن يقال.

---

(١) صلاح نصر، **حرب العقل والمعرفة**، بيروت، دار الوطن العربى، ١٩٧٥، ص١٥.

(٢) حديث جريدة الأهرام مع «مدير المخابرات العامة» فى ذكرى حرب أكتوبر، الأهرام، القاهرة، ٤/ ١٠/ ١٩٧٦.

(٣) كمال حسن على (الذى كان رئيسًا لجهاز المخابرات العامة المصرية فى الفترة من ١٢/ ٧/ ١٩٧٥ وحتى ٥/ ١٠/ ١٩٧٨) فى حواره مع مجلة روزاليوسف، القاهرة، ١٩/ ٤/ ١٩٨٢، ص ١٤.

المبحث الثالث

سمات وتطورات العلاقات المصرية الأفغانية

لا شك أن تحليل جوانب العلاقات السياسية بين مصر وأفغانستان تمثل أهمية كبيرة عند التخطيط لتطوير السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان. وهناك عدد من المراحل التى يمكن أن تساعد على استجلاء جوانب التفاعل السياسى بين مصر وأفغانستان، ومنها المدخل السياسى بعيدًا عن تفاصيل العلاقات وتطورها بين الدولتين ويمكن الوقوف على عدد من المواقف التاريخية المهمة فى تحليل العلاقات السياسية بين الدولتين حيث تشابهت الظروف السياسية التى مرت بكل من البلدين؛ لأن كلًا من البلدين قام فيها الاحتلال البريطانى بصورة أو بأخرى. وكانت حرب التحرير الأفغانية سنة ١٩١٩ قدوة ونبراسًا للشعوب الإسلامية، كما كانت ثورة سنة ١٩١٩ المصرية قدوة للحركات العربية، ثم جاءت بعد ذلك حرب السويس سنة ١٩٥٦ فصارت هى الأخرى قدوة للشعوب المتطلعة إلى الاستقلال فى الوطن العربى وإفريقيا. وبذلك أصبحت أفغانستان مصدرًا لإشعاعات الحرية فى آسيا. كما أصبحت مصر مركز إشعاع لهذه الحركات فى إفريقيا والوطن العربى، لهذا زادت كل هذه العوامل مجتمعة من ارتباط الشعبين زيادة على ارتباطهما الدينى والروحى.

أولًا: العلاقات السياسية

تعددت مؤثرات السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان، ومثّل البعدان: التاريخى والسياسى أحد أهم هذه المؤثرات، وهى العلاقة الوطيدة والمتينة بين البلدين ضاربة بجذورها فى عمق التاريخ، حيث يظهر من خلال الأساطير أن هناك عقائد وأفكارًا ومذاهب وطقوسًا مشتركة بين أريانا (أفغانستان اليوم) ومصر فى عهد الفراعنة، وتربط أفغانستان ومصر روابط تفوق رابطة الدين المحضة، فهناك أيضًا رابطة المذهب؛ ففى أفغانستان يسود المذهب الحنفى حيث تنص جميع

الدساتير الأفغانية أن «دين أفغانستان هو الدين الإسلامي المقدس وتجرى الشعائر الدينية من قبل الدولة طبقًا لأحكام المذهب الحنفي». وهو نفس المذهب الذي يسود مصر كما كان نظام الحكم متقاربًا إلى حد بعيد بين القطرين.

وفى عقدى الخمسينيات والستينيات، تطورت العلاقات بين البلدين بشكل كبير، ووصلت العلاقات إلى ذروة ازدهارها نتيجة اتفاق كل من البلدين على مبادئ الحياد الإيجابى وعدم الانحياز واشتراكهما معًا فى مجموعة دول عدم الانحياز وهو ما تطلب تنسيقًا مستمرًا بين سياسات البلدين[1].

وقد عكست قوة تلك العلاقات الزيارات المتبادلة لكبار المسئولين فى البلدين، وتأييد كل منهما للآخر فى العديد من المواقف، ومن أهم تلك الزيارات زيارة محمد داود خان رئيس وزراء أفغانستان لمصر فى مايو ١٩٥٧، وقد فاقت كل التوقعات فى نجاحها وفتحت صفحة جديدة فى العلاقات المصرية الأفغانية واتفق مع جمال عبد الناصر على التمسك بالحياد الإيجابى ومبادئ باندونج. وزيارة عبد الناصر لأفغانستان فى عام ١٩٥٥، وقد لقى فيها أروع الترحيب من الشعب الأفغانى[2]. وأيضًا زيارة الملك ظاهر شاه لمصر فى ١٢ أكتوبر ١٩٦٠ وقد تم منحه الدكتوراه الفخرية من جامعة القاهرة خلال تلك الزيارة، وقد تم توقيع العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والثقافية بين الجانبين خلال تلك الزيارة[3]. وكانت تلك الصلات الوثيقة المتينة بين الشعبين الشقيقين سببًا فى الثورة العامة التى اجتاحت أفغانستان خلال العدوان الثلاثى على مصر سنة ١٩٥٦؛ يومها ثارت طوائف الشعب الأفغانى عن بكرة أبيها وتساوى فى ذلك المسئولون وعامة الشعب، وتبع ذلك إعلان الجهاد! وهو ما لم يحدث له نظير بلد آخر. ولعل ما يعكس الثقة المتبادلة بين الطرفين هو أن مصر قررت قطع علاقاتها الدبلوماسية مع عدد من الدول فى الستينيات كانت سفارة أفغانستان دائمًا هى التى تتولى رعاية مصالح مصر فى تلك الدول.

---

(١) أبو العينين فهمى محمد، **أفغانستان بين الأمس واليوم**، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر، ١٩٦٩، ص ٤٢٨.

(٢) **أفغانستان وجهان** (أفغانستان والعالم)، ج١. مركز مطالعات استراتيجيك، وزارت أمور خارجه،جاب أول، ديسمبر ٢٠٠٧، ص ١٠٢.

(٣) محمد السيد سليم ورجاء سليم (محرران)، **الأطلس الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٣، ص ١٠٠.

حدث هذا عندما قطعت مصر علاقاتها مع إيران فى أغسطس ١٩٦٠ بسبب علاقة حكومتها بإسرائيل، وفى نوفمبر ١٩٦٢ عندما قطعت الجمهورية العربية المتحدة علاقاتها بالسعودية، وفى يوليو ١٩٦٥ عندما فكرت الجمهورية العربية المتحدة فى قطع علاقاتها بألمانيا الغربية بسبب اعترافها بإسرائيل. كما قامت مصر برعاية مصالح أفغانستان فى باكستان عندما قطعت العلاقات بين البلدين[١].

وفى مايو ١٩٤٩، احتفلت مصر بمرور مائة عام على زيارة جمال الدين الأفغانى لمصر وتأسيس الحزب السرى المسمى «الحزب الوطنى» وهو الحزب الذى أدى دورًا بارزًا فى قيادة الثورة العرابية، وفى ١٧ يوليو أعلنت أفغانستان إلغاء النظام الملكى وقيام الجمهورية برئاسة محمد داود ابن عم الملك السابق محمد ظاهر شاه وزوج شقيقته الذى أزاح ظاهر شاه، واعترفت مصر بالجمهورية الأفغانية الجديدة فى يوليو ١٩٧٣.

وزار رئيسها محمد داود مصر فى إبريل ١٩٧٨ ووقع اتفاقًا تجاريًا مع مصر فى تلك الزيارة، وكانت زيارته لمصر ومباحثاته مع أنور السادات لها آثار عجيبة فى تفسير أفكاره ومفاهيمه، فإن السادات فى ظل مباحثاته أطلع داود خان على تجاربه وتجارب شعب مصر تجاه الصداقة والاعتماد على الروس، وأسر فى أذنه أن يسرع بقدر الإمكان فى أن يخلص يديه ورجليه من سلاسل وأغلال الارتباط والقرب من الروس، ويزيل الخطر الذى سيواجهه به هو وأفغانستان فى نهاية الأمر[٢].

وفى مايو ١٩٧٨، اعترفت مصر بحكومة الثورة فى أفغانستان بقيادة نور محمد تره كى تتضح ـ ولكن عندما بدأت تتضح الملامح الشيوعية لحكم نور محمد تره كى بدأت مصر تدعم العناصر المقاومة؛ ولذلك ساءت العلاقة بين حكومتى البلدين وقطعت مصر علاقاتها الدبلوماسية مع أفغانستان فى مايو ١٩٧٩.

وبعد الاجتياح السوفييتى لأفغانستان فى ٢٧ ديسمبر ١٩٧٩ أدانت مصر الاحتلال وأيدت الجهاد الأفغانى وشجعت بعض شبابها للتطوع باسم الدين، وقامت بفتح باب التبرع لدعم نضال الأفغان، كما قامت بفتح المعسكرات التابعة للجيش المصرى لتدريب القوات الأفغانية وأمدتهم بالمال والسلاح. كما قامت مصر باستضافة العديد من قادة الجهاد الأفغانى[٣]. وبعد تشكيل

(١) المرجع السابق، ص ١٠١.

(٢) ش، ن، حق شناس: العلاقات الأفغانية الروسية ١٨٢٦ـ ١٩٨٤، ترجمة عفاف السيد زيدان، الزهراء للإعلام العربى، القاهرة، ص ٤٣٨.

(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره.

الحكومة الإسلامية فى أفغانستان برئاسة صبغة الله مجددى فى إبريل ١٩٩٢ اعترفت مصر بحكومة المجاهدين فى أول مايو ١٩٩٢. وقد قام الرئيس الأفغانى برهان الدين ربانى فى ١٥ نوفمبر ١٩٩٣ بزيارة رسمية لمصر[١]. اتسمت العلاقات بالخمول والفتور بين مصر وأفغانستان فى عهد طالبان سببتها المتغيرات الدولية والإقليمية. وسرعان ما ارتسمت آفاق مخارجها بانهيار طالبان، حيث اعترفت مصر بحكومة جديدة بعد انهيار طالبان، وتعددت الزيارات المتبادلة بين المسئولين فى البلدين على اختلاف المستويات، وشاركت مصر رسميًا فى حفل تنصيب رئيس أفغانستان حامد كرزاى بعد انتخابه، وكانت مصر قد أعادت افتتاح سفارتها فى كابل مايو ٢٠٠٣. وتم ترشيح السفير ريحان شريف ليكون سفيرًا فى أفغانستان؛ لذلك جرى اختياره ليرأس البعثة المصرية فى حفل تنصيب رئيس الجمهورية.

وصرحت مصادر أفغانية للأهرام، أن حكومة أفغانستان ستضع فى أولويتها توطيد العلاقات مع مصر على جميع الأصعدة وفى مختلف الميادين[٢]. كما أعلن زلمى عزيز أن هناك دعمًا مصريًا لأفغانستان فى إطار الجهود الدولية، وأنه سيتم إنشاء معهد للدراسات الإسلامية هناك تحت رعاية الأزهر الشريف. وقرر السيد أبو الغيط وزير الخارجية المصرية ضم أفغانستان إلى برامج صندوق التعاون من أجل التنمية مع دول الكومنولث رغم عدم انتماء أفغانستان إلى تلك المجموعة، وذلك تقديرًا لدعم الشعب الأفغانى فى مختلف المجالات، صرح بذلك شريف ريحان سفير مصر فى كابل، وأضاف أن هناك اتصالات بين البلدين لتحديد قائمة الأولويات فى دعم برامج التنمية لتقديم المساعدات إليها[٣]. كما أكد السيد أحمد أبو الغيط اهتمام مصر الكبير بالمؤتمر الدولى لدعم أفغانستان فى باريس، وذلك فى إطار التزامها بدعم الحكومة الأفغانية وتوفير المناخ المناسب لتحقيق الأمن والاستقرار للشعب الأفغانى واستكمال عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى هذا البلد الصديق الذى تربطه بمصر صورة تاريخية وثقافية وثيقة. وصرح المتحدث الرسمى باسم وزارة الخارجية بأن أبو الغيط كلف فى هذا الإطار السفيرة وفاء نسيم مساعد وزير الخارجية برئاسة وفد مصرى فى أعمال المؤتمر، والذى شاركت فيه أكثر من ٨٠ دولة ومنظمة إقليمية ودولية[٤].

(١) أفغانستان وجهان، مرجع سابق.

(٢) أرشيف أهرام، قسم معلومات، ديسمبر ٢٠٠٤.

(٣) المرجع السابق، ٢٢ / ١٠/ ٢٠٠٥.

(٤) المرجع السابق، ١٠ / ٦/ ٢٠٠٨.

كما أكد الرئيس حامد كرزاى فى حديث لـ «الأهرام»: أن العلاقات مع مصر جيدة ونسعى إلى تنشيطها، وأضاف أن علاقات مصر بأفغانستان تمتد لأكثر من قرن من الزمان، والآن لدينا علاقات جيدة على جميع المستويات، وهناك تعاون أكاديمى مع جامعة الأزهر، وأفغانستان لم تغلق سفارتها فى القاهرة فى جميع الظروف، ونحن ننظر إلى مصر باعتبارها دولة مهمة فى العالم العربى والإسلامي والساحة الدولية[1]. وزار أسبنتا وزير الخارجية الأفغانية مصر فى يناير ٢٠٠٦ وأكد أن مصر ذات دور محورى فى العالم الإسلامي وبعلاقاتها التاريخية مع بلاده يمكنها أن تقوم بأدوار مهمة لتحقيق الاستقرار مع مصر فى مختلف المجالات من بينها مكافحة الإرهاب الذى يشكل تحديًا مشتركًا. وتأتى الزيارة فى ضوء إدراك أفغانستان مكانة مصر باعتبارها دولة حيوية فى العالم الإسلامي، وتستطيع أن تقوم بأدوار مهمة من أجل تحقيق الاستقرار فى أفغانستان، ويمكنها أن تقيم حوارًا فى هذا الشأن مع باكستان للعمل على استقرار الأمن، وأشار إلى أن علاقات مصر بأفغانستان تاريخية وتستند إلى أسس راسخة من الثقافة والدين والتاريخ المشترك[2].

وأشار أيضًا أن الشعب الأفغانى ينظر إلى الأزهر الشريف باعتباره المرجع الأساسى للفقه الإسلامي المعتدل الذى يقدم الصورة الحقيقية للإسلام الوسطى، والذى يمكنه عزل الأقلية من الإرهابيين الذين يستغلون الدين الإسلامي السمح بطريقة خاطئة. كما بحث الوزير فى اليوم الثانى لزيارته مصر مع فضيلة شيخ الأزهر سُبُلَ توطيد العلاقات بين مؤسسة الأزهر وأفغانستان، ومنح المزيد من التسهيلات للطلاب الأفغان للدراسة بالأزهر وطلب من شيخ الأزهر وعمرو موسى أن يزورا أفغانستان[3]. كما بحث مع السيد أحمد أبو الغيظ وزير الخارجية سبل توطيد وتنمية العلاقات الثنائية بين البلدين والتحديات التى تواجه البلدين، ومن بينها مكافحة الإرهاب الذى هو عمل فئة قليلة من الناس لا تمثل الإسلام، كما تم الاتفاق على تدريب الدبلوماسيين الأفغان فى مصر. كما التقى السيد حبيب العادل وزير الداخلية وبحثا سبل تطوير التعاون فى مجال إعداد وتدريب كوادر الشرطة الأفغانية، وذلك فى إطار جهود الدولة الأفغانية لبناء قوات شرطة قادرة على حفظ الأمن وتحقيق الاستقرار. وأكد وزير خارجية مصر أحمد أبو الغيظ دعم بلاده الكامل للجهود الدولية المبذولة لاستتباب الأمن والاستقرار فى أفغانستان ومشاركتها فى جهود إعادة الإعمار فى أفغانستان. وأبدى أبو الغيظ خلال اجتماعه مع وزير الخارجية الأفغانية استعداد مصر

(١) جريدة الأهرام، ١٤ / ٩/ ٢٠٠٥.

(٢) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ١٨ / ١/ ٢٠٠٧.

(٣) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٦.

مواصلة دورها فى دعم الشعب الأفغانى عن طريق إمداده بخبراتها فى المجالات الدبلوماسية والمجالات الأخرى المختلفة. وعلى صعيد آخر أعلن زلماى عزيز النائب الأول لوزير الخارجية الأفغانى، أن بلاده تقدر دورإسهام مصر فى مساعدة الشعب الأفغانى وتتطلع إلى توسيع نطاق التعاون المشترك فى جميع المجالات بين البلدين، وقال لـ «الأهرام» فى العاصمة كابل: إن العلاقات المصرية - الأفغانية عميقة وتاريخية، وإن عودة التمثيل الدبلوماسي المصرى إلى أفغانستان بعد مرحلة غياب طويلة يعطى مؤشرًا على قوة علاقات البلدين مشيرًا إلى إعلان مصر استعدادها للإسهام بالخبرات والتدريب فى مجال إعادة إعمار أفغانستان.

وأضاف أن هناك لقاءات متكررة بين وزيرى خارجية البلدين فى المحافل الدولية حيث يتبادلان الأفكار بشأن العلاقات الثنائية والقضايا المشتركة. وعن إسهام مصر فى مساعدة الشعب الأفغانى انطلاقًا من إمكاناتها الثقافية والبشرية قال السفير المصرى: إن مصر بدأت تخطو فى عملية المساعدة فى مجال التعليم وتم الاتفاق على إنشاء معاهد أزهرية فى أفغانستان لتوفير الكوادر التعليمية التى يمكنها الاستفادة من المنح التى تقدمها مصر للشعب الأفغانى للدراسة فى جامعة الأزهر[1]. وأوضح أن مصر تسهم فى دعم كلية الشريعة والقانون فى أفغانستان إضافة إلى تنظيم إمدادات تدريبية بالقاهرة فى مجالات الإذاعة والتليفزيون للكوادر الأفغانية مشيرًا إلى مشاركة قضاة مصريين فى برامج التدريب على مكافحة المخدرات بأفغانستان.

ثانيًا: العلاقات الثقافية

العلاقات الثقافية هى أيسر وأنجح المداخل إلى إرساء قواعد العلاقات بين الدول، والعلاقات الثقافية فى البداية والنهاية علاقات لا تثير الشبهات ولا تحيط بها الشكوك، فضلًا عن أن ساحتها فسيحة، فمجالاتها التعليم والتدريب والبحث العلمى وإبداعات الفنون والمتاحف والآثار والبعثات والشباب[2]. وقد احتلت الأنشطة الثقافية مكان الصدارة فى العلاقات المصرية الأفغانية، ولعل ذلك مرجعه عدة اعتبارات منها.

الأول: أن الثقافة هى لغة المشاعر والقلوب، وإن العلاقات بين مصر وأفغانستان استندت فى جذورها لمشاعر الود بين الدولتين والتشابه فى التراث الثقافى، وبخاصة الانتماء للإسلام والمذهب

(١) أرشيف الأهرام، قسم المعلومات، ٢٢ / ٧/ ٢٠٠٥.

(٢) محمد السيد سليم وإبراهيم عرفات (محرران)، **العلاقات المصرية - الآسيوية**، مركز الدراسات الآسيوية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٠، ص ٣٢٦.

الحنفى، ومن هنا احتلت الثقافة مكانة متميزة. الثانى: تطلع أفغانستان لتعلم اللغة العربية ومصر هى المكان الطبيعى لذلك، سواء باستقدام الطلاب الراغبين فى الحصول على منح دراسية بالأزهر الشريف، أو بإيفاد علماء الأزهر للتدريس فى أفغانستان.

وتؤدى العوامل الثقافية دورًا قويًا فى نطاق السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان، وترجع قوة تأثير هذه العوامل إلى كون التفاعلات الثقافية لا تقتصر على المستوى الرسمى، وإنما تمتد بصورة واضحة إلى المستوى الشعبى، ويبرز فى هذا الصدد ما يمكن أن نطلق عليه الرابطة الثقافية الإسلامية التى تجمع بين البلدين. ووقعت أول اتفاقية ثقافية بين البلدين ٢١ سبتمبر سنة ١٩٦١. وتسمح بتبادل الخبرات والمنح الدراسية والوفود الثقافية والفنية والتعاون العلمى الوثيق فى جميع المجالات[1]. والإسلام كثقافة يقدم القيم والمعايير والرموز التى تربط بين الشعوب والأمم الإسلامية بغض النظر عن الموقع الجغرافى لكل أمة. فثمة أحاسيس ومشاعر مشتركة تحرك وجدان هذه الأمم ومشاعرها، ومن هنا كان للنتاج الإسلامى الفكرى فى كل من البلدين تأثير يمتد إلى البلد الآخر، ويمكن القول بأن التأثير واقع قائم. فنتاج الفكر الإسلامى الأفغانى كان له تأثير على نتاج الفكر الإسلامى فى مصر، وذلك منذ مجىء السيد جمال الدين الأفغانى (منقذ الشرق) فى مصر، كذلك يلاحظ أن بعض التجمعات أو الاتجاهات الإسلامية التى ظهرت فى أفغانستان كان له وجود فى مصر خاصة فى نطاق جماعات الإخوان المسلمين والجماعات الصوفية. أما التأثير الثقافى المصرى فإنه يتمثل فى الدور الذى يقوم به الأزهر والبعثات الإسلامية التى تقوم المؤسسات الرسمية بإرسالها إلى أفغانستان، إضافة إلى اللقاءات التى تتم بين المفكرين المصريين والأفغانيين. حيث تعتبر أفغانستان امتدادًا لتأثير الثقافة العربية فضلًا عن كونها جزءًا لا يتجزأ من الثقافة والحضارة الإسلامية وفى كلا الإطارين، العربى والإسلامى، تحتل مصر موقعًا محوريًا، ومن ثم فإن علاقات مصر بأفغانستان هى أحد مظاهر وتفاعل وإشعاعات الدور الحضارى المصرى.

وتداول الكتب والمجلات المصرية فى أفغانستان، وهو تأثير واضح يمتد إلى قطاعات واسعة من أبناء أفغانستان. كذلك يمكن القول بأن الروابط الثقافية، خاصة الإسلامية، كانت أحد العوامل المؤثرة على السياسة الخارجية المصرية تجاه أفغانستان وهى التى أسهمت فى بناء موقف مصر المؤيد المساند فى الصراع الأفغانى ضد السوفييت.

---

(١) أفغانستان وجهان، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٢.

وعلى مدى العصور كانت مصر الأزهر الشريف قبلة المفكرين الأفغان، يلتقون بإخوانهم من أبناء مصر فيعلمونهم ويتعلمون منهم، وعلى رأس هؤلاء جميعًا، السيد جمال الدين الأفغانى الذى تتلمذ عليه الشيخ محمد عبده وسعد زغلول. وبعد رصد واقع العلاقات الثقافية بين مصر وأفغانستان، يمكن القول: إن هناك مستقبلًا واعدًا بالازدهار والنمو والعمق. فمن ناحية لا توجد رواسب أو تراكمات عداء تؤدى إلى سوء فهم أو تؤثر بين الطرفين، ومن ناحية أخرى فإنه توجد علاقات تواصل بين الطرفين على مدار التاريخ، غير أنه لا يمكن الاعتماد على الاعتبارات التاريخية وحدها؛ لأن ذلك لن يكون ذا نفع كبير إذا ما لم يدعمه ويسانده تحرك واقعى ملموس؛ ولذلك فإن مستقبل العلاقات المصرية الأفغانية سيعتمد على مدى قدرة الشعبين على فهم بعضهما البعض من خلال التفاعل المباشر بينهما، ولا يتم ذلك إلا من خلال العلاقات عن طريق إرساء قنوات ثقافية مختلفة وجسور اتصال بين البلدين.

ثالثًا: العلاقات الاقتصادية

بعد أن نجح البلدان حتى الآن فى تحقيق التقارب السياسى المنشود، والذى انعكس فى التبادل الدبلوماسى والزيارات المتبادلة بين البلدين، إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وأفغانستان كانت محدودة جدًا نظرًا لسببين.

أ ـ حالة عدم الاستقرار السياسى التى شهدتها أفغانستان منذ السبعينيات وحتى الآن. وقد أثر هذا على تنمية أفغانستان وعلاقاتها التجارية مع دول العالم مثل مصر وغيرها، حيث اقتصرت معظم صادرات وواردات أفغانستان مع دول الجوار الجغرافى مثل إيران وباكستان وآسيا الوسطى.

ب ـ البعد الجغرافى بين البلدين والذى شكل عائقًا أمام انتقال السلع والخدمات بين البلدين.

وانطلاقًا من أهمية الدافع الاقتصادى فى سياسة مصر الخارجية، فإن مصر ترغب فى الاستفادة من أفغانستان؛ لأنها تعد مصدرًا مهمًا للمواد الخام، حيث تتمتع باحتياجات كبيرة من الغاز والمعادن مثل الأحجار الكريمة والفحم والنحاس، ومن ثم وقّعت كلتا الدولتين العديد من الاتفاقيات التجارية خاصة فى فترة الستينيات من القرن الماضى مثل اتفاقية التجارة والدفع، وقد وقعت فى ١٩ إبريل سنة ١٩٦٠[١].

(١) أفغانستان وجهان، المرجع السابق.

وبموجب اتفاقية التجارة والدفع تستطيع مصر أن تستورد من أفغانستان الفواكه المجففة والمشمش والتين والجوز والفستق والفواكه الطازجة، وجلود الماعز والأغنام والأبقار ومختلف أنواع الفراء التى تمتاز بها أفغانستان، والحبوب الزيتية. كما تستطيع أفغانستان أن تستورد من مصر المواد الخام الصناعية والمنسوجات والورق والأدوية ومنتجات البلاستيك وحروف الطباعة والمنتجات الزجاجية والمواد الغذائية [1].

ولكن حالة عدم الاستقرار فى أفغانستان حالت دون تفعيل وتنشيط هذه الاتفاقيات، حيث توضح الأرقام أن حجم العلاقات التجارية يكاد يكون منعدمًا فى الفترة الحالية. إلا أن العلاقات الاقتصادية والتجارية فى حاجة إلى دفعة قوية لكى تتطور هذه العلاقات الاقتصادية بالقدر الذى يعكس الإمكانات المتوافرة فى الدولتين، وهى الحقيقة التى تدعو إلى تقييم واقع العلاقات بينهما من أجل استشراف آفاق المستقبل بالوقوف على السلبيات ومحاولة القضاء عليها، ومعرفة الإيجابيات والعمل من أجل تعظيمها، خاصة أن هناك حسب التصريحات الرسمية رغبة جادة متبادلة لدى الدولتين لدفع العلاقات مجالات جديدة فضلًا عن تعميق ماهو قائم منها.

* * *

(١) أبو العينين فهمى محمد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٩.